E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1997/70
9 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٤ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة

المياه العذبة، بما في ذلك إمدادات المياه النقية المأمونة والتصريف الصحي

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١	٢
أولا - المواضيع الناشئة فيما يتصل بتطوير وإدارة موارد المياه	٢ - ٧	٢
ثانيا - استعراض الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا منظومة الأمم المتحدة	٨ - ٣٩	٤
ألف - مناقشة السياسات الحكومية الدولية بشأن برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بالمياه	٩ - ١٣	٤
باء - الترتيبات التعاونية فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	١٤ - ٣٦	٦
جيم - الترتيبات التعاونة بين المنظمات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة	٣٧ - ٣٩	١٥
ثالثا - توصيات ومقترحات لتعزيز التنسيق	٤٠ - ٤٩	١٦

* E/1997/100.

97-15404 200697 250697

مقدمـــــة

١ - أعد هذا التقرير عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١٠/١٩٩٦ الذي وافق المجلس بمقتضاه على أن يكون الموضوع القطاعي لجزء التنسيق من الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧ هو "المياه العذبة، بما في ذلك إمدادات المياه النقية والمأمونة والصرف الصحي"، وطلب فيه إلى الأمين العام أن يعد تقريرا عن التنسيق في ذلك المجال على نطاق المنظومة لكي ينظر فيه المجلس. وينقسم التقرير إلى ثلاثة أجزاء: حيث يتضمن الجزء الأول، تحديد القضايا الناشئة في مجال إدارة موارد المياه، بما في ذلك إمدادات المياه والصرف الصحي؛ ويقدم الجزء الثاني تقييما عاما لأنشطة منظومة الأمم المتحدة التي تتناول المواضيع الرئيسية للمياه، ويتضمن الجزء الثالث مقترحات لتعزيز التنسيق في المستقبل. وسوف يعرض على المجلس في وثيقة معلومات أساسية وصف أكثر تفصيلا لأنشطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ميدان موارد المياه ومجال إمدادات المياه والصرف الصحي.

أولا - المواضيع الناشئة فيما يتصل بتطوير وإدارة موارد المياه

٢ - يتضمن جدول الأعمال العالمي موضوع القلق إزاء مشاكل المياه العذبة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في استكهولم في عام ١٩٧٢. وتعزز هذا القلق في مؤتمرات الأمم المتحدة اللاحقة، ومنها على وجه الخصوص مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه المعقود في مار دل بلاتا، الأرجنتين، في عام ١٩٩٧، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ١٩٩٢، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المعقود في اسطنبول في عام ١٩٩٦. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه في عام ١٩٧٧، ما فتئت الجمعية العامة تصب اهتمامهـــا على أهميـــة التغطية العالمية للمياه المأمونة والمرافق الصحية الملائمة وذلك بإعلان فترة ١٩٩٠-١٩٨١ عقدا دوليا لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية.

٣ - وأعربت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، في دورتها الثانية لعام ١٩٩٤، عن قلقها البالغ إزاء الأنماط الحالية لتطوير موارد المياه واستعمالها وإدارتها، وطلبت إعداد تقييم شامل لموارد المياه العذبة في العالم، مما أسفر عن إعداد التقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم (انظر E/CN.17/1997/9)، الذي نظرت فيه اللجنة في دورتها الخامسة، والذي يوضح أن الطرق الحالية لاستعمال المياه في بلدان عديدة، نامية ومتقدمة النمو على السواء، كثيرا ما تكون غير قابلة للإدامة. فهناك أدلة متزايدة على أن العالم يواجه سلسلة من المشاكل المتفاقمة التي تتعلق بكمية المياه ونوعيتها على الصعيدين المحلي والإقليمي، مما يعزى إلى حد كبير إلى سوء إدارة الموارد، بما في ذلك رداءة تكييف آليات التخصيص، والاسراف في استعمال هذا المورد، وتصريف مياه القاذورات بصورة غير منظمة وضعف الأطر المؤسسية. ويؤكد التقييم أيضا على التفاعل الوثيق بين قضايا الأرض والمياه، بما في ذلك القضايا المتصلة بالتنوع الأحيائي، والتصحر، وحماية البيئة البحرية.

٤ - ولقد أصبح موضوع إدارة موارد المياه من أجل تخصيصها بطريقة تتصف بالكفاءة والانصاف بين المستخدمين المتنافسين موضوعا يتسم بأهمية بالغة. وتشير بعض التقديرات إلى احتمال الاحتياج بحلول عام ٢٠٢٥ إلى جميع المياه التي يمكن الوصول إليها بصورة اقتصادية في العالم وذلك بغية تلبية الاحتياجات في مجالات الزراعة والصناعة والأسر المعيشية والمحافظة على مستويات كافية في البحيرات وتدفق الأنهار. كما أن ازدياد تدهور نوعية المياه قد أصبح يسبب قلقا بالغا. وسوف يستمر تلوث المياه ما لم يُبذل المزيد من الجهود للوقاية من التلوث، بما في ذلك زيادة معالجة مياه المجارير ومعالجة مياه القاذورات، واتباع طرق تتسم بقدر أكبر من النظافة في الانتاج في المجالين الصناعي والزراعي. وهناك أيضا قلق متزايد بشأن دخول المخصبات ومبيدات الآفات في المياه السطحية والمياه الجوفية، بما في ذلك الملوثات العضوية الدائمة، وعلى سبيل المثال البايفنيلات الكثيرة الكلور (PCBs) والمواد المبيدة للآفات من قبيل مادة الـ دي دي تي DDT. كما أظهر التقييم الشامل الافتقار الخطير إلى القدرة على تقديم بيانات دقيقة عن المياه نوعا وكما في كثير من البلدان، كما أن الجهود الدولية المتصلة بإدارة المعلومات لا تزال مجزأة وناقصة في المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وأوصى التقييم بإنشاء، وبخاصة في المؤسسات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة، شبكة عالمية للمعلومات المتصلة بالمياه، مع إيلاء اهتمام خاص بالمياه كما ونوعا وباستعمالها.

٥ - وكما ورد في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في مجال توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للجميع خلال النصف الأول من التسعينات (A/50/213-E/1995/87)، وبالرغم من التوسع الكبير في توفير مياه الشرب والمرافق الصحية خلال النصف الأول من التسعينات - وهي الفترة التي شهدت تزويد ٨٠٠ مليون نسمة إضافيين بمياه نظيفة - تدل التقديرات على وجود ما يزيد عن بليون نسمة ممن يتعذر عليهم الوصول إلى المياه المأمونة في عام ١٩٩٤، وزهاء ٣ بليون نسمة ممن لا يستطيعون الوصول إلى المرافق الصحية الملائمة في البلدان النامية. إن التحدي المتمثل في تزويد المناطق الحضرية في البلدان النامية بالامدادات الكاملة في مجالي المياه والتغطية بالمرافق الصحية مثبط للعزيمة بصورة خاصة. وفي الحقيقة، فإن عدد سكان الحضر الذين لا يستطيعون الوصول إلى المرافق الصحية الملائمة من المتوقع أن يتضاعف تقريبا خلال العقد الحالي[1]. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص بالتحضر السريع وضرورة تحسين دخول الفقراء في الحضر والمناطق القريبة من المناطق الحضرية والمناطق الريفية، فضلا عن تقديم خدمات محسنة لإمدادات المياه والمرافق الصحية.

٦ - ومن المسلم به على نطاق واسع أن تحسين إمدادات المياه وتغطية المرافق الصحية بصورة مستدامة لا يعتمد فحسب على تخفيف حدة المشاكل الرئيسية الأخرى المتعلقة بموارد المياه بل إنه يتطلب أيضا تنفيذ سياسات اجتماعية - اقتصادية على نطاق أوسع. وحسبما جاء في البيان الصادر عن المؤتمر الوزاري الدولي بشأن مياه الشرب والمرافق الصحية البيئية (المعقود في نوردوييك، هولندا، في يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٤)، ونظرا إلى استمرار زيادة ندرة موارد المياه بالنسبة إلى الطلب عليها واستعمالها في شتى المجالات، فإن من الضروري تناول إمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية في سياق الإدارة الشاملة للمياه العذبة (انظر E/CN.17/1994/12، المرفق)، مع مراعاة الروابط بين المياه والمرافق

الصحية والصحة البشرية وحماية البيئة وفي ضوء الاعتبار الأوسع نطاقا لإستدامة المستوطنات البشرية بصورة عامة اقتصاديا، واجتماعيا وبيئيا.

٧ - وتدعو الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبين المؤسسات على الصعيدين الوطني والمحلي لكي يتسنى تحسين الكفاءة التخصيصية للاستثمارات في المياه والمرافق الصحية وزيادة الكفاءة التشغيلية. وينبغي بذل تلك الجهود مقترنة بتنظيمات وسياسات حكومية فعالة لضمان مشاركة المجتمع المحلي ومشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات. ويعتبر نطاق الأثر الإيجابي من خلال التثقيف الصحي وتغيير السلوك قويا بصفة خاصة في المناطق الفقيرة الحضرية والريفية على حد سواء.

ثانيا - استعراض الأنشطة التي اضطلعت بها مؤخرا منظومة الأمم المتحدة

٨ - توفر خطة عمل مار دل بلاتا ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه إضافة إلى الفصل ١٨ وعناصر أخرى من جدول أعمال القرن ٢١، إطار عمل أساسي لبرامج وأنشطة مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة. ويستكمل هذا الإطار بالتوصيات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمرات أخرى، مثل المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، المعقود في بربادوس، في عام ١٩٩٤؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المعقود في اسطنبول، في حزيران/يونيه ١٩٩٦؛ ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، المعقود في روما، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

ألف - مناقشة السياسات الحكومية الدولية بشأن برامج وأنشطة منظومة الأمم المتحدة المتصلة بالمياه

٩ - الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التي تقدم السياسات وتسدي النصيحة والتوجيه في ميدان موارد المياه هي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئتان الفرعيتان التابعتان له - اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة واللجنة المعنية بالموارد الطبيعية - فضلا عن اللجان الإقليمية.

١٠ - وتعد اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة منتدى للمناقشات الرفيعة المستوى بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة، بما في ذلك موارد المياه في سياق الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١. وعلى إثر استعراض التقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم الذي أجرته اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الخامسة، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تولي، في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة المقرر انعقادها في نيويورك في حزيران/يونيه ١٩٩٧، أعلى الأولويات لمشاكل المياه العذبة الخطيرة التي تواجه مناطق كثيرة، ولا سيما في البلدان النامية، وأن تطلب إجراء حوار تحت رعاية اللجنة، بداية من دورتها السادسة لتحقيق توافق في الآراء بشأن الاجراءات الضرورية، وبخاصة بشأن سبل التنفيذ وتحقيق نتائج ملموسة بغية النظر في تطبيق نهج استراتيجي من أجل تنفيذ جميع جوانب استعمال المياه العذبة على

نحو مستدام من أجل أغراض اجتماعية واقتصادية، بما في ذلك مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، والمياه المخصصة للري، وإعادة الاستعمال، والتصرف في مياه الفضلات والدور الهام الذي تؤديه المياه في النظم الأيكولوجية الطبيعية. وأكدت اللجنة أيضا على أن هذه العملية الحكومية الدولية لن تؤتي بثمارها على النحو الأوفى إلا إذا التزم المجتمع الدولي التزاما أكيدا بتقديم موارد مالية جديدة وإضافية من أجل تحقيق أهداف هذه المبادرة.

١١ - ولقد أجرت اللجنة المعنية بالموارد الطبيعية استعراضات دورية للمشاكل والقضايا في ميدان تطوير وإدارة موارد المياه في سياق خطة عمل مار دل بلاتا ومؤخرا في سياق الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١. واستعرضت اللجنة كجزء من جدول أعمالها، أنشطة مؤسسات المنظومة في ميدان موارد المياه بهدف تعزيز التنسيق والتعاون. وأوصت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، في دورتها الخامسة، بأن عمل اللجنة المعنية بالموارد الطبيعية أكثر ملاءمة ودعما لبرنامج عمل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بصدد الاضطلاع بمهامه المتصلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ وبأن ينظر في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧، في أكثر الطرق فعالية لتنفيذ تلك التوصية.

١٢ - وتجري أيضا مناقشات سياسية بشأن موارد المياه في اللجان الإقليمية، التي لديها جميعا فروع و/أو لجان محددة معنية بموارد المياه. فعلى سبيل المثال، تم مؤخرا إنشاء لجنة معنية بموارد المياه لمنطقة غربي آسيا استجابة للقرار ٢٩٥ (د - ١٨) الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الذي اعتمدته اللجنة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥. كذلك تجري مناقشة المسائل المتصلة بموارد المياه في اللجنة المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كما تتناول اللجنة المعنية بالسياسة البيئية والتابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا قضايا المياه.

١٣ - وتشمل الهيئات الحكومية الدولية الأخرى التي تجري فيها مناقشات عامة بشأن موارد المياه مجالس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وتستند أنشطة البنك الدولي إلى الأهداف التي يعتمدها مجلس المديرين التنفيذيين للبنك، بما يتمشى مع سياسة موارد المياه التي حددها البنك مؤخرا[٢]. والنهج الذي يتبعه مرفق البيئة العالمي تجاه المياه الدولية هو جزء من استراتيجيته التشغيلية. وتجتمع اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية مرة كل فترة تتراوح من أربع إلى ست سنوات في مؤتمر دولي مشترك معني بالهيدرولوجيا بهدف استعراض برنامج عمل المنظمتين كلتيهما.

باء - الترتيبات التعاونية فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

١٤ - إن إدماج إدارات الأمم المتحدة الثلاث في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي الذي أوشك على الاكتمال يهيئ فرصة ملائمة للجمع بين القدرات التحليلية والتشريعية والتقنية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ومن شأن التعاون الناشئ أن يغني كل من أبعاد السياسة والتعاون التقني لأنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

١ - اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الادارية

١٥ - تتألف اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الادارية من جميع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة العاملة في ميدان موارد المياه العذبة[٣]. وتقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة أيضا بعمل الأمانة للجنة الفرعية وبتوفير الخدمات الفنية لدوراتها السنوية. وتقدم اللجنة الفرعية تقاريرها إلى لجنة التنسيق الإدارية من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة. والمهام الرئيسية للجنة الفرعية، حسبما اعتمدها الاجتماع الرابع للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة (جنيف، ١٤-١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤)، هي: (أ) رصد واستعراض التقدم المحرز بصدد تنفيذ خطة عمل مار دل بلاتا والفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١؛ (ب) وإعداد مقترحات لتقديمها إلى اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة وغيرها من الهيئات ذات الصلة للنهوض بفعالية التعاون والتنسيق فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في ميدان موارد المياه؛ (ج) والمساعدة في إعداد تقارير عن القضايا المتصلة بموارد المياه لتقديمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة واللجنة المعنية بالموارد الطبيعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية في منظومة الأمم المتحدة والتي تعمل بنشاط في هذا الميدان؛ (د) وتحليل القضايا التي تواجه مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة بصدد تنفيذ أحكام جدول أعمال القرن ٢١ وغيرها من الولايات ذات الصلة الصادرة عن هيئات حكومية دولية بهدف صياغة مبادئ توجيهية من أجل القيام بأعمال متضافرة؛ (هـ) وصياغة استراتيجيات عامة وبرامج وأنشطة مشتركة فيما بين مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك النظر في المواضيع المتصلة ببناء القدرات، وتنمية الموارد المؤسسية والبشرية ودور المرأة في إدارة موارد المياه من أجل التنمية المستدامة؛ (و) والعمل بمثابة منتدى لتبادل المعلومات عن برامج عمل مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في ميدان موارد المياه؛ (ز) وتعزيز تنسيق أنشطة مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة المتخذة على الصعيد القطري والمتعلقة بتطبيق نهج متكاملة لتطوير موارد المياه وإدارتها واستعمالها؛ (ح) والعمل بمثابة آلية لإجراء حوار مع المنظمات الدولية والإقليمية والثنائية، فضلا عن منظمات غير حكومية ومنظمات علمية وفنية تعمل بنشاط في ميدان موارد المياه؛ (ط) وإثارة الوعي العام بشأن أهمية موارد المياه واستعمالاتها الملائمة.

١٦ - واللجنة الفرعية هي اللجنة القائمة بإدارة المهمة المتعلقة برصد واستعراض التقدم المحرز بصدد تنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١. وفيما يتعلق بطرائق إعداد استعراضات الفصل ١٨ وافقت اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في دورتها الرابعة عشرة على أن تعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة كجهة تنسيق في مجال التطوير والإدارة المتكاملين لموارد المياه؛ وأن تعمل اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية كجهة تنسيق لتقييم موارد المياه؛ وأن تعمل منظمة الصحة العالمية على حماية موارد المياه ونوعية المياه والنظم الإيكولوجية المائية، وإمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية؛ وأن يعمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على تنمية المياه والتنمية الحضرية المستدامة؛ وأن تعمل الفاو على تطوير المياه من أجل انتاج الأغذية بصورة مستدامة ومن أجل التنمية الريفية المستدامة؛ وأن تعمل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية كجهة تنسيق للآثار المترتبة في موارد المياه على تغير المناخ. وجرى الاتفاق فيما يتعلق بالمواضيع المشتركة بين القطاعات، على أن يعمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) كجهات تنسيق للمواضيع المتعلقة بالمرأة والاتصالات والتعليم والبحوث، على التوالي. وستكون أمانة اللجنة الفرعية، التي ستقدمها الأمم المتحدة، مسؤولة عن توحيد مدخلات المنظمات الأخرى وعن إعداد التقارير النهائية للأمين العام. ومن بين المخرجات الأخرى الرئيسية التي أعدتها اللجنة الفرعية مؤخـــرا منشور عن تقييمات شتى لموارد المياه الإقليمية في عام ١٩٩١، فيما يتعلق بتنفيذ خطة عمل مار دل بلاتا، وتنظيم المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة في عام ١٩٩٢، والتقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم المذكور أعلاه.

١٧ - وستكون اللجنة الفرعية أيضا بمثابة آلية جامعة لصياغة و/أو استعراض المبادرات الموصوفة أدناه.

٢ - اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية

١٨ - وعلى إثر استهلال العهد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية في عام ١٩٨٠، أنشئت اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالإجراءات التعاونية المتعلقة بالعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية بغرض تعزيز التعاون فيما بين مؤسسات المنظومة في ميدان إمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية. وفي نهاية العقد، استمر التنسيق من خلال تطور تلك اللجنة التي أصبحت اللجنة التوجيهية لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية بهدف مواصلة الزخم الذي تجمع خلال العقد. ونظرا للعلاقة التي لا تنفصم بين المواضيع المتصلة بإمدادات مياه الشرب والمرافق الصحية والاستعمالات الأخرى المتنافسة في سياق نهج شامل لتنمية موارد المياه وإداراتها، أصبحت اللجنة التوجيهية لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية فريق عمل تابع للجنة الفرعية المعنية بموارد المياه التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وتعقد اجتماعات اللجنة التوجيهية بالاقتران مع اجتماعات اللجنة الفرعية التي تُقدم إليها استنتاجاتها الرئيسية. وتتمثل المهام الرئيسية للجنة التوجيهية في رصد الاحتياجات والتقدم المحرز بصدد تحقيق تغطية شاملة وتبني اتباع نهج مشترك فيما بين مؤسسات المنظومة. ولقد استكملت اللجنة التوجيهية مؤخرا بتوافق الآراء

وثيقة تحدد القضايا الرئيسية التي يتعين أن تتصدى لها مؤسسات المنظومة والإجراءات التي يتعين أن تتخذها تلك المؤسسات. وإضافة إلى ذلك، تعمل اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية حاليا على تعزيز تعاونها وتنسيق أنشطتها في مجالي إمدادات المياه والمرافق الصحية وذلك بإتباع استراتيجية مشتركة اعتمدت في اجتماع اللجنة المشتركة المعنية بالسياسة الصحية في أيار/مايو ١٩٩٧.

٣ - ترتيبات تعاونية أخرى

(أ) تقييم موارد المياه

١٩ - تبين جميع الدراسات التي أعدتها شتى منظمات الأمم المتحدة مؤخرا أن الأجهزة والوكالات الهيدرولوجية الوطنية، خاصة في البلدان النامية ولكن ليس في هذه البلدان فقط، قد أصبحت أقل قدرة على تقييم موارد المياه الخاصة بها. ولقد واجه كثير من الوكالات الوطنية تخفيضات في شبكات المراقبة ونقص في الموظفين في وقت يتزايد فيه الطلب على المياه بصورة سريعة في بلدان كثيرة، وفي وقت أصبحت تتسم فيه الحاجه إلى موارد المياه المستدامة بأهمية عاجلة متزايدة. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، تعد المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واليونسكو المنظمتين الرائدتين في بذل الجهود لتخفيف حدة المشكلة، وذلك بتنسيق أنشطتهما إستنادا إلى اتفاق العمل المشترك بين الوكالات الذي اعتمد في السبعينات. وتتخذ حاليا خطوات لتصحيح التخفيض في شبكات المراقبة ونقص الموظفين. وثمة مثال على ذلك وهو النظام العالمي لمراقبة الدورة الهيدرولوجية الذي وضعته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ويرمي هدفه الشامل إلى المساهمة في تحسين القدرات الوطنية والإقليمية لتقييم موارد المياه. ويضطلع حاليا بتنفيذ تلك المبادرة في بلدان البحر الأبيض المتوسط والجنوب الأفريقي، بدعم من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وهناك خطط متقدمة تقدما حسنا في مناطق أخرى. وتشمل الأنشطة ذات الصلة الاستراتيجية الأفريقية لتقييم موارد المياه التي اعتمدها المؤتمر الأفريقي المعني بموارد المياه الذي اشتركت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في انعقاده في أديس أبابا في آذار/مارس ١٩٩٥، وخطة العمل التي اعتمدها المؤتمر المعني بتقييم موارد المياه واستراتيجيات إدارتها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي اشتركت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، في عقده في سان خوزيه، كوستاريكا، في أيار/مايو ١٩٩٦.

(ب) حماية نوعية المياه

٢٠ - يوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واليونسكو، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، وعدد من المؤسسات من خارج منظومة الأمم المتحدة، إطار عمل للبرنامج العالمي لرصد نوعية المياه العذبة، الذي تعمل في إطاره البرامج العالمية للرصد ويضطلع في إطاره بعمليات التقييم. كما تعمل منظمة الصحة العالمية على المحافظة على الارتباط بأهداف حماية الصحة وذلك من خلال البرنامج العالمي لرصد نوعية المياه العذبة ومن خلال عملها المتعلق بمكافحة تلوث المياه. وتشارك الفاو من خلال فريق عملها المشترك بين الإدارات والذي أنشئ مؤخرا والمعني بتلوث الموارد الطبيعية في سياق مصادر التلوث غير المحددة من الأنشطة الزراعية. ولقد خلفت برامج منظمة

الصحة العالمية لمكافحة الأمراض والقضاء عليها، ومن الجدير بالذكر برامجها المتصلة بأمراض الإسهال، ودودة الخنزير الهندي، وداء المنشّقات والعمى النهري، فضلا عن فريق الخبراء المشترك بين منظمة الصحة العالمية والفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والمعني بإدارة البيئة لمكافحة الأمراض التي تنقلها الحشرات، آثار لها شأنها على الطريقة التي تدار بها موارد المياه في بلدان كثيرة. كما يتصدى البرنامج الهيدرولوجي الدولي الذي تضطلع به اليونسكو وبرنامج الهيدرولوجيا ومصادر المياه الذي تضطلع به المنظمة العالمية للأرصاد الجوية للمسائل الهيدرولوجية في ذلك المجال.

٢١ - وبالرغم من الجهود المذكورة أعلاه، لا يزال الافتقار إلى بيانات عن نوعية المياه على الصعيدين الوطني والدولي يشكل مشكلة خطيرة. وبهدف تحسين الحالة، أيدت اللجنة الفرعية المعنية بموارد المياه التابعة للجنة التنسيق الإدارية، في دورتها السابعة عشرة، اقتراحا من أجل وضع برنامج شامل لنوعية المياه، كجهد تعاوني مشترك بين اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجامعة الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، يستند إلى شبكة عالمية مختارة بعناية من أحواض الصرف النموذجية تضم مجموعة كبيرة من البيئات لكي يتسنى الاستنباط في المستقبل بالنسبة للأحواض غير المرصودة. ويتعين أن يدعم كل حوض مرصود برنامجا مخططا بعناية ومتكاملا للبحث والتدريب لتطوير نماذج ملائمة لنوعية المياه بغية تلبية الاحتياجات في مجال إمدادات المياه والمياه والصحة وتحقيق الهدف الأكبر والمتمثل في تحسين البيئة. وأوصت اللجنة الفرعية أيضا في الدورة ذاتها، بتعزيز برنامج المياه التابع للبرنامج العالمي لرصد نوعية المياه العذبة كوسيلة لتلافي حالة الافتقار في الوقت الحاضر للمعلومات المتعلقة بنوعية المياه في إطار تقييم موارد المياه.

(ج) الإدارة المتكاملة لموارد المياه

٢٢ - دأبت عدة مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، على المشاركة من خلال اللجنة الفرعية المعنية بموارد المياه التابعة للجنة التنسيق الإدارية، في عملية صياغة استراتيجيات من أجل التعجيل بالتقدم في مجالي التنمية والإدارة المتكاملتين لموارد المياه، وذلك بالاشتراك مع الأمانة العامة للأمم المتحدة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصفتها الوكالات الرائدة. وفي عام ١٩٩٤، طلبت اللجنة الفرعية المعنية بموارد المياه التابعة للجنة التنسيق الإدارية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم بالاشتراك مع الفاو والبنك الدولي بإعداد مبادئ توجيهية مشتركة بشأن استعراض سياسات موارد المياه وإصلاحها وبشأن صياغة الاستراتيجيات. وبعد ذلك أدمجت الوكالات منشورات كل منها[٥] ونظمت الفاو مشاورة للخبراء في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لاستعراض وثيقتهم المشتركة. واشترك في مشاورة الخبراء ممثلون ليس فقط عن الوكالات الثلاث بل أيضا عن عدة مؤسسات في منظومة الأمم المتحدة وعن عدة بلدان مختارة. والنتيجة الرئيسية لهذه المبادرة المشتركة هي الوثيقة المعنونة، استعراض سياسة قطاع المياه وصياغة استراتيجيته: إطار عمل عام، التي نشرت في عام ١٩٩٥[٦]. ويناقش إطار العمل حالة استعراض سياسة المياه بصورة منتظمة على مرحلتين: استعراض وتكييف سياسة المياه وصياغة الاستراتيجيات.

٢٣ - وتم تحديد ومناقشة عدة أمثلة على الجهود المتضافرة بالنسبة لإدارة أحواض الأنهار على الصعيد الدولي، وعلى سبيل المثال الجهود المتعلقة بحوض نهر مكونغ الأسفل، وبحيرة تشاد وأحواض الدانوب في اجتماع رئيسي للأمم المتحدة حكومي دولي معني بتطوير أحواض الأنهار والبحيرات شارك في تنظيمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإدارة السابقة للتعاون التقني والتنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عقد في أديس أبابا في وقت متأخر من الثمانينات. كما مهد ذلك الاجتماع الطريق لتطوير نهج تفاعلي تجاه صياغة السياسات وتخطيط الموارد كي ما تتبعه شتى مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، وعلى سبيل المثال الأمانة العامة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، واللجان الإقليمية، مع إيلاء اهتمام خاص بأوجه الفشل فضلا عن أوجه النجاح في شتى برامج أحواض الأنهار في أرجاء العالم. وتقوم حاليا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، باختبار ذلك النهج الابتكاري من خلال عدة أنشطة للتعاون التقني المشترك، في كثير من البلدان النامية وأحواض الأنهار.

(د) الإدارة المستدامة للمياه الحضرية

٢٤ - واستجابة لخطى التحضر السريعة في البلدان النامية وتزايد الطلبات المتعلقة بتحسين إدارة موارد المياه، وإمدادات المياه، والمرافق الصحية والصرف في المناطق الحضرية، يولي معظم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة اهتماما متزايدا بتنفيذ الأنشطة المتصلة بالمياه والتنمية المستدامة للمناطق الحضرية. ومن بين بعض الأمثلة على ذلك الاتجاه مبادرات اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بشأن هيدرولوجيا المياه؛ وإمدادات المياه في المناطق الحضرية ومكونات الصرف الصحي من برنامج المياه والمرافق الصحية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، والأنشطة المتزايدة التي تضطلع بها اليونيسيف في المناطق المجاورة للمناطق الحضرية، وإدماج برنامج فرعي خاص لمعالجة مشاكل الحضر في إطار برنامج منظمة الصحة العالمية الجديد المعزز للنهوض بالصحة البيئية؛ والأنشطة المتصلة بموارد المياه وإدارة الهياكل الأساسية الحضرية الذي ينفذه حاليا مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومن الجدير بالملاحظة من خلال برامجه لإدارة المدن القابلة للإدامة وإدارة المناطق الحضرية.

٢٥ - وشملت العملية التحضيرية للموئل الثاني عقد مؤتمر دولي عن موضوع "إدارة موارد المياه في المدن والبلدات الكبيرة"، الذي نظمه الموئل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤسسات وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة. وعقد المؤتمر في بيجين في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦ وحضره ما يزيد عن ١٥٠ مشتركا من ٥٠ دولة، ووكالة ثنائية ووكالة تابعة للأمم المتحدة، وفنيين من القطاع ومن منظمات غير حكومية رائدة. ولقد أكد "إعلان بيجين" من جديد مبادئ دبلن المعتمدة في المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة المذكور أعلاه وركز على أهمية بذل المزيد من الجهود لتعزيز الإدارة بغية تحسين كفاءة استعمال المياه، فضلا عن أهمية آليات التمويل الابتكاري والشراكات الواسعة النطاق التي تجمع معا القطاعين العام والخاص والمجتمعات المحلية.

(هـ) الزراعة المستدامة وإدارة المياه الريفية

٢٦ - أجرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في عام ١٩٩٣ مشاورة تقنية حول هذا الموضوع، بالتعاون الوثيق مع اليونيسيف والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، وتمخضت تلك المشاورة عن مبادئ توجيهية عامة لتنفيذ البرامج وتوصيات محددة بشأن اتخاذ تدابير. وأكدت المشاورة على أهمية التقييمات الوطنية لقطاع المياه التي شرع فيها بالفعل في إطار المجال البرنامجي المتعلق بالإدارة المتكاملة للموارد المائية وذلك كمنطلق لتحديد الاحتياجات والأولويات في مجال بناء القدرات. أما المشاورة التقنية الثانية بشأن الإدارة المتكاملة للمياه، التي عقدت في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٥، فنظمتها الفاو واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي[٧]. وهنالك مشاورة تقنية ثالثة موضوعها "إقامة الصلة بين إمدادات المياه والمرافق الصحية والري"، من المزمع عقدها في نيويورك في تموز/يوليه ١٩٩٧، وسوف تشترك في تنظيمها اليونيسيف والفاو ومنظمة الصحة العالمية والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي والأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢٧ - وإضافة إلى ذلك، فإن برنامج العمل الدولي بشأن المياه والتنمية الزراعية المستدامة الذي وضعته الفاو يستخدم بوصفه الأداة الرئيسية لمساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ مهام المجال البرنامجي المتعلق بالزراعة المستدامة الوارد في الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١. ويركز البرنامج على المجالات التاليـــة: (أ) استعراض قطاع المياه الوطني عموما والقطاع الفرعي للري بصورة خاصة؛ (ب) وتحديد قضايا وفرص من أجل التنمية في سياق السياسات/الاستراتيجيات، والخطط الرئيسية للأحواض النهرية، وتكييف التكنولوجيات، ومسائل الإدارة، والاستدامة البيئية، وبناء القدرات الوطنية؛ و (ج) صياغة برامج عمل وطنية لمعالجة تلك القضايا وإتاحة تلك الفرص. وقدمت مساعدة لصياغة برامج عمل وطنية ودون إقليمية في اندونيسيا وتركيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية العربية السورية وزمبابوي والصين ومصر وحوض بحيرة تشاد. وقدمت مساعدة لتنفيذ المرحلة الأولى لبرامج أربعة من هذه البلدان هي: اندونيسيا وتركيا وزمبابوي ومصر.

(و) إدارة الموارد المائية في افريقيا

٢٨ - أنشأت اللجنة التوجيهية لتنفيذ مبادرة الأمين العام الخاصة من أجل افريقيا، فيما أنشأت، الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمياه الذي يرأسه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بغية تنسيق عناصر المبادرة في مجال المياه. وفي آخر اجتماع للفريق العامل المشترك بين الوكالات الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بالتزامن مع الدورة السابعة عشرة للجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، استعرض أعضاء الفريق الأنشطة الجارية والمخططة دعما لتنفيذ أهداف المبادرة الخاصة فيما يتعلق بالمياه ودور الوكالات الرائدة بالنسبة لأهداف محددة. وناقش الفريق العامل معايير تحديد المجالات أو البلدان التي يتعين أن يركز عليها العمل المتسق الذي تضطلع به مؤسسات المنظومة، ومؤشرات النجاح في تنفيذ هذه الأنشطة. وحدد الفريق العامل أربعة أهداف ذات أولوية هي: (أ) تأمين المياه العذبة بشكل مستدام ومنصف؛ (ب) وتأمين المياه للأسر المعيشية؛ (ج) وإعداد تقييمات للمياه العذبة؛ (د) وتوفير المياه من أجل الأمن الغذائي. وكذلك قام الفريق العامل بتحديد اثيوبيا وأوغندا ومالي وموزامبيق

بوصفها بلدان التركيز التي ستبدأ فيها عما قريب جهود منظومة الأمم المتحدة المتسقة من أجل تنفيذ أهداف المبادرة الخاصة فيما يتعلق بالمياه.

٢٩ - ومن الأمثلة الأخرى على التعاون الذي تم مؤخرا فيما بين الوكالات في افريقيا مبادرة افريقيا لعام ٢٠٠٠ لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية، التي دشنت من قبل وزراء الصحة في ٤٦ بلدا أفريقيا في اجتماع اللجنة الإقليمية لأفريقيا التابعة لمنظمة الصحة العالمية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وعقدت المشاورة الإقليمية الأولى بشأن مبادرة افريقيا لعام ٢٠٠٠ في برازافيل، الكونغو في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وجمعت قرابة ١٤٠ مشاركا، ضموا بعض كبار المسؤولين الحكوميين من جميع بلدان افريقيا تقريبا وممثلين لمؤسسات الأمم المتحدة والوكالات الإنمائية والمنظمات غير الحكومية. وأكد إعلان برازافيل الذي اعتُمد في اجتماع المشاورة على ضرورة أن تكون الأولويات قائمة على خيارات الشعوب. وأن تقوم التنمية على المهارات والموارد المحلية بهدف التوصل إلى حلول ملائمة، وعلى إقامة شراكات بين المجتمعات والحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الانمائية، وأن يقدم الدعم الخارجي على أساس الخطط والبرامج الوطنية. ودعت المشاورة أيضا الى تعيين مراكز للتنسيق معنية بمبادرة افريقيا لعام ٢٠٠٠ في جميع البلدان، وإلى ربط هذه المبادرة بالمبادرات الانمائية الأخرى في القارة، وعلى رأسها مبادرة الأمين العام الخاصة من أجل افريقيا. وبالاضافة الى ذلك، عقد اجتماعان بين اليونيسيف والبنك الدولي، واحد في بنن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، والآخر في كينيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، سجل فيهما التزام الوكالتين كلتيهما، بما في ذلك برنامج المياه والمرافق الصحية المشترك بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي، تلتزمان بالتعاون في دعم بلدان جنوبي الصحراء الكبرى في جهودها الرامية إلى إتاحة إمكانية الحصول على المياه، وكذلك المرافق الصحية والتوعية الصحية للفقراء في كل من المناطق الريفية والحضرية.

(ز) برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية

٣٠ - هناك حاجة ملحة للنظر في الصلة الهيدرولوجية بين الأراضي والأنهار والمناطق الشاطئية والمحيطات. لذلك فإنه من أجل إبراز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه أمانة برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية - بالتعاون مع غيره من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية - دعا مجلس إدارة البرنامج في مقرره ١٤/١٩ اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية إلى أن تؤدي مهام لجنة توجيهية معنية بالتعاون التقني والمساعدة التقنية لبرنامج العمل العالمي، وذلك بالتعاون مع اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وتشمل هذه المهام أنشطة متعلقة بمركز للتبادل تمثّل فيه المنظمات الإقليمية والدولية التي لها أدوار ومسؤوليات أساسية في تنفيذ برنامج العمل. وأقامت اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية اتصالات أولية غير رسمية بين اللجنتين، وذلك في آخر دورة لها عقدت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، عن طريق رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية وأمانتها. وتقوم حاليا الأمانة العامة للأمم المتحدة، بوصفها أمانة اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية، بوضع ترتيبات لمزيد من المشاورات غير الرسمية، وذلك بالتضامن مع أمانة اللجنة الفرعية المعنية

بالمحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية. ولا يزال يتعين وضع ترتيبات للمشاروات الرسمية، حسب الحاجة.

(ح) بناء القدرات

٣١ - لقد برزت الأهمية الأساسية لبناء القدرات في مجال الإدارة المستدامة للموارد المائية كأفضل ما يكون أثناء الندوة التي عقدها البرنامج الإنمائي حول الموضوع المعنون: "استراتيجية لبناء قدرات الموارد المائية"، عقدت في ديلفت، هولندا في حزيران/يونيه ١٩٩١[٨]. وقام البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بتنظيم ندوة أخرى بشأن بناء القدرات في قطاع المياه، عقدت في ديلفت من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وقام معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة، بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين، والأمانة العامة للأمم المتحدة، بتنظيم سلسلة من البرامج التدريبية المتعددة الوسائط بشأن المرأة وإمدادات المياه والمرافق الصحية. وعقدت أيضا حلقات دراسية إقليمية لاختبار هذه البرامج في أفريقيا وآسيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج العالمي لبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة لقطاع المياه - الذي يموله البرنامج الإنمائي، وهولندا وعدة جهات مانحة أخرى - الدعم اللازم لتقييمات قطاع المياه وصياغة الاستراتيجيات في تسعة بلدان هي (بيرو وبوليفيا والمكسيك ومالي وغانا والسودان وسوازيلند ومقاطعة غيزو الصينية وفييت نام). ويقوم البرنامج على التشاور مع أصحاب المصالح الرئيسيين ويرمي إلى إحراز النتائج التالية: (أ) عملية لبناء القدرات تُستهل بتقييم لقطاع المياه؛ (ب) ونواة من الموظفين والاختصاصيين المدربين على التنمية المستدامة لقطاع المياه؛ (ج) وتقارير عن تقييم قطاع المياه، بما في ذلك أطر التخطيط؛ (د) وتحسين التعاون الشامل لعدة قطاعات؛ (هـ) وتحسين التنسيق بين الوكالات الوطنية ووكالات الدعم الخارجية.

(ط) الأعمال التحضيرية من أجل الترويج لليوم العالمي للمياه

٣٢ - من أجل توفير الدعم اللازم للاحتفال السنوي باليوم العالمي للمياه (٢٢ آذار/مارس)، وافقت اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية على أن تعيَّن واحدة أو أكثر من المنظمات الأعضاء فيها كوكالة/وكالات رائدة لسنة بعينها، حسب موضوع تلك السنة. ويزداد التعاون على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالاحتفال باليوم العالمي للمياه. ففي عام ١٩٩٦، اختارت اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية موضوع "المياه للمدن العطشى" ليكون متزامنا مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)؛ وجرى تعيين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بوصفه الوكالة الرائدة لتنظيم أحداث ذلك اليوم العالمي. وتم تنظيم عدة أنشطة احتفالا باليوم العالمي، وذلك بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبرنامج الإنمائي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والبنك الدولي، واللجان الإقليمية، والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والمرافق الصحية، وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بإدارة الموارد المائية للمدن والبلدات الكبيرة المذكورة أعلاه. واختير موضوع الاحتفال باليوم العالمي للمياه لعام ١٩٩٧، "تقييم الموارد المائية" ليكون مرتبطا بنشر "التقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم". وعـُينت اليونسكو والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية بوصفهما الوكالتين الرائدتين لتنظيم أنشطة اليوم العالمي، التي تضمنت إقامة صلة بارزة

مع المنتدى العالمي الأول للمياه المعقود في مراكش، المغرب في آذار/مارس ١٩٩٧، الذي كان موضوعه الأساسي هو "إدارة الموارد المائية في القرن القادم". وكان المنتدى اجتماعا هاما للمسؤولين والخبراء الرفيعي المستوى في مجال الموارد المائية، وقد اشترك في تنظيمه كل من حكومة المغرب والمجلس العالمي للمياه المنشأ حديثا (انظر الفقرة ٣٩ أدناه).

٣٣ - وسيكون موضوع اليوم العالمي للمياه لعام ١٩٩٨ "المورد الخفي المتمثل في المياه الجوفية" بغية التشديد على أهمية تنمية موارد المياه الجوفية وإدارتها بشكل مستدام. وجرى اختيار الأمانة العامة للأمم المتحدة واليونيسيف بوصفهما الوكالتين الرائدتين لتنظيم الاحتفال باليوم العالمي حول ذلك الموضوع.

٤ - التنسيق على الصعيد الإقليمي

٣٤ - يجري تنسيق أنشطة المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي عن طريق اللجان المشتركة بين الوكالات في كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٥ - التنسيق على الصعيد الوطني

٣٥ - بالنظر إلى تعدد جوانب عمل المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فإنه لا مفر من ازدواج أنشطتها على الصعيد الوطني، لأن لكل منظمة منظورها الخاص لأنشطتها على الصعيد القطري. غير أن هذا الازدواج لا يقوض بالضرورة الفعالية العامة للمنظومة إذا كانت الأنشطة منسقة حول نهج متسق إزاء المسألة المعنية. ويمكن لمذكرات الاستراتيجية القطرية، حيثما وجدت، أن تكون أدوات مفيدة للجمع في توحيد شواغل البلد المشمول بالبرنامج وجهود الأمم المتحدة في ذلك المجال بطريقة منسقة، وتتيح اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية منتدى يمكن أن يشجع من خلاله هذا الاتساق. غير أن الحاجة تدعو إلى مزيد من الجهود من أجل تحديد أوضح للمجالات التي تكون فيها لكل منظمة في الميدان مزايا نسبية، مما يعزز بالتالي الأنشطة الجماعية على الصعيد الوطني. وباستثناء الحالات التي تقدم فيها منظمة ما الدعم المباشر إلى منظمة أخرى في تنفيذ مشروع أو برنامج بعينه، كثيرا ما يجري الاضطلاع بالأنشطة والمشاريع الخاصة بمختلف المنظمات دون إلمام كافي بالأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الأخرى أو إيلائها الاعتبار الكافي.

٣٦ - وما فتئ نقص المعلومات الشاملة بشأن أنشطة المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد القطري يعوق، وجود تعاون أوثق فيما بين المنظمات. ومن ثم تدعو الحاجة إلى زيادة الجهود للتغلب على هذه المشكلة. لذلك وافقت اللجنة الفرعية على أنه ينبغي إنشاء نظام شبكة موزعة لقواعد بيانات موصولة بصفحة الاستقبال التي تعكس أنشطة الأمم المتحدة في مجال المياه على الإنترنت. وقررت اللجنة الفرعية أن تستند قاعدة البيانات أساسا إلى أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد الميداني ثم تُطور

فيما بعد لتشمل معلومات عن الأنشطة العالمية والإقليمية والمحلية. وأنشئت قوة عمل من ممثلين عن البرنامج الإنمائي والبنك الدولي والأمانة العامة للأمم المتحدة واليونيسيف واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية تقديم توصيات بشأن نطاق قاعدة البيانات ومضمونها وبشأن جدول التنفيذ. وسيجري، كخطوة أولى، إنشاء قاعدة البيانات لبلدان جنوبي الصحراء المشمولة بمبادرة الأمين العام الخاصة من أجل أفريقيا ثم توسع فيما بعد لتصبح قاعدة بيانات عالمية. ويلزم أن تولى اللجنة اهتماما عاجلا لهذا المسعى، مستفيدة من أحدث وسائل الاتصالات الإلكترونية.

جيم - الترتيبات التعاونية بين المنظمات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة

١ - الشراكة العالمية للمياه

٣٧ - بدأت الشراكة العالمية للمياه رسميا في استكهولم في آب/أغسطس ١٩٩٦. وهذه الشراكة هي آلية دولية تهدف إلى ترجمة توافق الآراء بشأن إدارة المياه إلى خدمات مستجيبة ومتماسكة تقدم إلى البلدان النامية مع التركيز على التنفيذ المحلي. وستدعم الشراكة برامج الإدارة المتكاملة لموارد المياه عن طريق التعاون مع الحكومات والشبكات القائمة، وستضع أيضا ترتيبات جديدة وتشجع الحكومات ووكالات المعونة والأطراف المؤثرة الأخرى على اعتماد سياسات وبرامج متساوقة ويكمل بعضها البعض وعلى تقاسم معلوماتها وخبراتها. وعلاوة على ذلك، ستضع حلولا للمشاكل الشائعة في إطار الإدارة المتكاملة لموارد المياه وتقترح سياسات وممارسات تستند إلى تلك الحلول وتساعد في المواءمة بين الاحتياجات والموارد المتاحة. ويشترك في رعاية هذه الشراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ووكالة التعاون الإنمائي الدولي السويدية. ووافقت اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في دورتها السابعة عشرة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على أن يمثلها رئيس دائرة تنمية الموارد المائية وإدارتها التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة أو رئيس اللجنة الفرعية في اجتماعات اللجنة المؤقتة للشراكة من أجل تعزيز التعاون مع الشراكة.

٢ - المجلس التعاوني لإمدادات المياه والمرافق الصحية

٣٨ - يتمثل الهدف الرئيسي للمجلس التعاوني لإمدادات المياه والمرافق الصحية في تعزيز التعاون بين البلدان النامية ووكالات تقديم الدعم الخارجي من أجل التعجيل ببلوغ الهدف المتعلق بإتاحة الإمدادات المستدامة للمياه والمرافق الصحية وإدارة النفايات للجميع، مع التركيز على الفقراء. والبلدان الأعضاء في مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في مجال إمدادات المياه والمرافق الصحية هي عضو أيضا في المجلس التعاوني، ويكفل العمل الذي تؤديه اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات المعنية بإمدادات المياه والمرافق الصحية وجود اتصال مع اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية.

٣ - المجلس العالمي للمياه

٣٩ - يمر المجلس العالمي للمياه حاليا بمرحلة إنشائه. وتتمثل المبادرة الدولية الرئيسية الأولى التي يضطلع بها المجلس في الاشتراك في تنظيم المنتدى العالمي الأول للمياه المشار إليه أعلاه. وعضوية المجلس مفتوحة للمؤسسات الوطنية والدولية والوكالات الحكومية والمنظمات والشركات الخاصة والعامة والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية والعلمية. وفي الوقت الحالي، يكفل رئيس اللجنة الفرعية وأمينها وجود صلة مع أعضاء اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية.

ثالثا - توصيات ومقترحات لتعزيز التنسيق

٤٠ - أسفر رصد التقدم المحرز في تنفيذ الفصل ١٨ من جدول أعمال القرن ٢١ عن زيادة تفهم مدى الحاجة إلى اتباع نهج أشمل إزاء موارد المياه. وتتسم عملية التنسيق والتعاون في الوقت الحالي بالإدراك المتزايد لأهمية اتباع نهج كلي وشامل إزاء تنمية الموارد من الأراضي والمياه بحيث لا يتمكن أي مجال برنامجي من مواصلة عمله دون الرجوع إلى احتياجات المجالات الأخرى أو الأولويات الاقتصادية والاجتماعية عموما. ويسود تفاهم واضح بشأن ضرورة صياغة نهج متفق عليه إزاء التنمية والإدارة المتكاملتين لموارد المياه، على أن توفر هذه النهج في المقابل مظلة جامعة للتنسيق والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

٤١ - لقد تقدمت مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة تقدما كبيرا منذ أواخر الثمانينات في التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن القضايا والنهج التي تتبع لحلها، خاصة فيما يتعلق بالتنمية والإدارة المتكاملتين؛ ويمثل التعاون في التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة الذي عقد في عام ١٩٩٢ وتقديم الخدمات له مثالا جيدا على هذا التقدم المحرز. ورغم اختلاف ولايات ومسؤوليات كيانات الأمم المتحدة، فضلا عن ندرة الموارد البشرية والمالية عموما، فقد أبدت هذه الكيانات قدرة كبيرة على إقامة مشاريع مشتركة تعاونية تتناول مواضيع معينة ومحددة تحديدا جيدا. ومع ذلك فلا تزال هناك فرص عديدة للتحسينات. ونظرا لتعقد المسائل المتعلقة بموارد المياه وطابع ولايات مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة المختلفة، فمن المحتوم أن يحدث أحيانا قدر من التداخل بل والازدواجية خاصة في الأنشطة المنفذة على الصعيد القطري. ونظرا لأن الميزانيات تعاني من تطبيق قيود صارمة عليها، فإن من اللازم، بذل مزيد من الجهود لتبسيط البرامج والأنشطة بما يتناسب مع الميزة المقارنة لكل منظمة وبما يتمشى مع ولايات كل منها. وتحتاج اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية إلى مضاعفة جهودها في هذا الصدد وإلى أن تأخذ في حسبانها نطاق الاختصاصات الموكولة إليها من لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات. وعلاوة على ذلك، تحتاج المنظمات العاملة على الصعيد الوطني إلى تحسين تنسيق أنشطتها الميدانية وتدعيم الجهود التي يبذلها مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة لبلوغ هذه الغاية.

٤٢ - ودعت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٧، إلى إيلاء أولوية عليا لمشاكل المياه العذبة الخطيرة التي تحيق بعدد كبير من المناطق وخاصة العالم النامي. ونظرا لخطورة الحالة، فمن الممكن أن يتحقق ذلك على أفضل وجه إذا تعاونت جميع الجهات الفاعلة المعنية ومن بينها الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات العلمية والبحثية والمنظمات غير الحكومية وأسهمت في تحقيق الهدف المتعلق في إدارة موارد المياه بشكل أكفأ. ومن الواضح أن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تواصل أداء دور هام في تقديم دعم تقني ومالي للجهود الوطنية لكي تقوم بوضع (أ) استراتيجيات مستدامة للمياه تتصدى للاحتياجات البشرية الأساسية فضلا عن صون الأنظمة الإيكولوجية بطرق تتسق مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية؛ (ب) سياسات وخطط وطنية للمياه تعزز تكنولوجيات المياه التي تتسم بفعالية التكلفة والتسعير الاقتصادي والاستخدام الكفؤ للمياه. وعلاوة على ذلك، ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة أن تكثف المساعدة المقدمة إلى الجهود الوطنية لكي تدعم الخبرة اللازمة المتعلقة بمسائل المياه بين مستعملي المياه وصانعي القرارات على جميع المستويات، وبذلك تزيد من قدرتها على التصدي لمسائل إدارة المياه المعقدة.

٤٣ - ونظرا للمشاكل المتعلقة بنقص البيانات التي حددت أثناء إعداد التقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم، فثمة حاجة ماسة إلى التوصل إلى اتفاقات وطنية ودولية لتنسيق أنظمة المعلومات التي توفر البيانات اللازمة لصانعي القرارات. وفي هذا الصدد، دعت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة إلى تعزيز قدرة الحكومات والمؤسسات الدولية على جمع المعلومات وإدارتها ومن بينها البيانات العلمية والاجتماعية والبيئية من أجل تيسير التقييم والإدارة المتكاملين لموارد المياه. وهي حالة لها أهمية حاسمة على وجه الخصوص فيما يتعلق بالبيانات المتصلة بجودة المياه. ولذلك فإنه يلزم أن تضطلع اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية بدور رائد في تعزيز قدرة المجتمع الدولي على مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، في تدعيم قدراتها على إدارة المعلومات واتخاذ تدابير نحو إنشاء شبكة عالمية للمعلومات تضم المنظمات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة.

٤٤ - وأكد التقييم الشامل، فضلا عن دراسات عديدة أخرى، على وجود علاقة وثيقة بين ادارة واستخدام موارد المياه وإدارة الأراضي وصون الأنظمة الايكولوجية المائية وتغير المناخ. ومن اللازم إقامة صلات وثيقة بين اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية ككل وبعض المنظمات وبين أمانات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا. واتفاقية التنوع البيولوجي. ووفقا لما ورد أعلاه، فإنه نظرا للعلاقة القوية القائمة بين موارد المياه العذبة وحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية، فمن اللازم إقامة علاقة عمل قوية مع اللجنة الفرعية المعنية بالمحيطات والمناطق الساحلية التابعة للجنة التنسيق الإدارية فيما يتصل بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من مصادر التلوث البرية. وبالمثل، يلزم إيلاء اهتمام أوثق لإقامة رابطة مع الأنشطة المتعلقة بالمواد الكيميائية السمية، خاصة الملوثات العضوية الثابتة، ومع الأنشطة المتعلقة بإدارة النفايات نظرا لتأثيرها على جودة المياه.

٤٥ - وكذلك فإن لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة، دعت إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال نقل التكنولوجيا وتمويل البرامج والمشاريع المتكاملة المتعلقة بموارد المياه خاصة تلك المصممة لزيادة إمكانية الوصول إلى إمدادات المياه المأمونة والمرافق الصحية. ولا يزال تدفق الموارد المالية من أجل تنمية موارد المياه ومن أجل تشغيل وصيانة المشاريع أقل بكثير من الاحتياجات. وتلزم جهود متزايدة فضلا عن نهج جديدة ومبتكرة من أجل ادرار الموارد المالية على الصعيدين الوطني والدولي. وفيما يتعلق بإستدرار موارد مالية على الصعيد الوطني، يلزم أن تدخل مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة هي والحكومات والمنظمات غير الحكومية وممثلو القطاع الخاص في حوار مستمر بشأن صيغة سياسات التسعير وإعانات الدعم التي تساند توليد تمويل وتكفل في الوقت نفسه التوزيع المنصف للموارد وتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لطرق تعزيز الدور الذي يؤديه القطاع الخاص بوصفه شريكا في تقديم الخدمات، خاصة فيما يتعلق بإمدادات المياه والمرافق الصحية. وينبغي إقامة أشكال جديدة للشراكة علىالصعيد الدولي، مثل الشراكة العالمية للمياه، من أجل تعزيز مستوى وفعالية الدعم المالي والتقني المقدم إلى البلدان النامية.

٤٦ - ورغم أن بعض المنظمات قامت بمعالجة المسائل المتعلقة بنقل التكنولوجيا وتكييفها، كل في مجال اهتمامها، فإن مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة لم تضع بعد نهجا متماسكا إزاء هذه المسألة. ووافقت اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية في دورتها الخامسة عشرة المعقودة في عام ١٩٩٥ على ضرورة التركيز على هذه المسألة؛ ولكن رغم القيام ببعض الأعمال الأولية تحت قيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن خطى هذه الجهود تحتاج إلى تعزيز من أجل زيادة فعالية المنظومة في هذا الصدد. وعلى الرغم من ذلك، فمن المشجع أن نلاحظ أن وحدة المياه العذبة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد أكملت للتو بالتعاون مع المركز الدولي للبيئة في اليابان، إجراء تقييم إقليمي شامل للتكنولوجيات المناسبة لزيادة المياه العذبة وعقد مجموعة من حلقات العمل في هذا الشأن.

٤٧ - ونظرا للدور الذي تؤديه اللجان الإقليمية فيما يتعلق بتقديم المساعدة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في مناطقها، فيمكن للجان الإقليمية أن تكون أداة أساسية في تنسيق الأنشطة على نطاق المنظومة بأسرها على الصعيد الإقليمي. وفي الآونة الأخيرة، لم تتمكن اللجان من الاشتراك بطريقة ثابتة في أعمال اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية وبسبب قيود الميزانية في المقام الأول. وسيؤدي عدم تقدير الفائدة الطويلة الأجل لتنسيق البرامج والأنشطة إلى عزل المنظمات عن بعضها البعض وسينزع إلى تقويض قدرة منظومة الأمم المتحدة ككل على الاستجابة للمشاكل الرئيسية المتعلقة بالمياه. وفي هذا الصدد، من اللازم أن تستفيد جهود التنسيق المختلفة التي تبذل في أرجاء المنظومة، خاصة عن طريق اللجنة الفرعية، من مشاركة اللجان الإقليمية بصفة دورية.

٤٨ - إن التوصل إلى نتيجة ناجحة للحوار الذي طلبت لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة أن تنظر فيه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، سوف يتطلب دعما تاما من مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة التي تعمل في شراكة مع المنظمات غير الحكومية ومع المجموعات الرئيسية وخاصة القطاع

الخاص. ويلزم أن تكرس اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية وكل منظمة من المنظمات المعنية طاقاتها في السنة القادمة لكي تشرح المسائل الرئيسية خاصة تلك المشار إليها أعلاه فضلا عن تقديم نهج في مجال السياسة العامة لكي يجري النظر فيها في إطار العملية الحكومية الدولية. وستطرح تلك المسألة على جدول أعمال الدورة الثامنة عشرة للجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية التي تعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك فإن إجراء مشاورات غير رسمية بين أعضائها قبل وبعد انعقاد تلك الدورة يعد أمرا أساسيا على أي حال. وستحتاج اللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية إلى اجتذاب المنظمات المهتمة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى الاشتراك في هذه العملية لتزويد لجنة التنمية المستدامة بأفضل إطار عمل ممكن لمناقشاتها. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أنه من المتوخى عقد دورة ليوم واحد مع المنظمات غير الحكومية قبل انعقاد الدورة الثامنة عشرة للجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية. ويلزم أن تتعاون المؤسسات، مثل الشراكة العالمية للمياه والمجلس التعاوني لإمدادات المياه والمرافق الصحية والمجلس العالمي للمياه فضلا عن ممثلي القطاع الخاص، مع مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة.

٤٩ - وبالنسبة للتقييم الشامل لموارد المياه العذبة في العالم، من المتوخى أن تتولى اللجنة التوجيهية المشكلة من أعضاء اللجنة الفرعية المعنية بالموارد المائية التابعة للجنة التنسيق الإدارية فضلا عن ممثلي المنظمات والهيئات الرئيسية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة تنفيذ العمل المشترك بين الوكالات الرامي إلى تدعيم الحوار الذي يجري تحت إشراف لجنة التنمية المستدامة.

الحواشي

(١) انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٦، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.II.C.1).

(٢) انظر إدارة موارد المياه، البنك الدولي (واشنطن، عاصمة الولايات المتحدة، ١٩٩٣).

(٣) فيما يلي مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة الأعضاء في الوقت الحالي في اللجنة الفرعية: منظمة الأغذية والزراعة؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ والبنك الدولي؛ والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية وإدارة الشؤون الإنسانية؛ وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛ وجامعة الأمم المتحدة؛ ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

الحواشي (تابع)

(٤) انظر المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، "المؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية: قضايا التنمية في القرن الحادي والعشرين"، (جنيف، ١٩٩٢).

(٥) ورقة تتناول السياسة العامة من إعداد البنك الدولي عنوانها "إدارة موارد المياه" نشرت في عام ١٩٩٣، تعرض إطارا مفاهيميا وتؤكد على اتباع نهج كلي إزاء إدارة موارد المياه؛ واقترحت أيضا مبادئ توجيهية محددة لصياغة الاستراتيجيات المتعلقة بموارد المياه في ورقة تقنية اشترك في إعدادها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وعنوانها "دليل لصياغة استراتيجية متعلقة بموارد المياه" نشرت في عام ١٩٩٤، وفي "تنفيذ سياسات الموارد المائية: دليل للطرق والعمليات والممارسات" (منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٥).

(٦) روما، منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٥.

(٧) انظر منشور منظمة الصحة العالمية "الإدارة المتكاملة للمياه الريفية" (جنيف، ١٩٩٥).

(٨) انظر المعهد الدولي للهياكل الأساسية الهيدرولوجية والبيئية والهندسية/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "استراتيجية لبناء قدرات قطاع المياه" (نيويورك، ١٩٩١).